جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة
" دراسة حالة مجموعة من الدول العربية

إعداد
مروى سميح سلمان الضمور

إشراف
الدكتور خالد علي المجالي

رسالة مقدمة الى كلية الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد/ قسم اقتصاديات المال والاعمال
جامعه مؤتة،2024

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتــة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب مروى سميح سلمان الضمور

والموسومة بـ: العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة : دراسة حالة مجموعة من الدول العربية

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

التخصص: الاقتصاد في تاريخ 2024/01/17

من الساعة 11 إلى الساعة 13 قرار رقم أ.ع \28

أعضاء اللجنــة: التوقيــع

د. خالد علي ذياب المجالي	مشرفا ومقررا
أ.د فضل المولى معيوف سالم الحباشنة	عضوا
أ.د حسام الدين علي فارس داود	عضوا
أ.د ابراهيم محمد حامد الهوارين	عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا
أ.د. عمر خالد جرادات

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

12/6/2024

الإهداء

إلى من حبب إلي مكارم الأخلاق والفضيلة، وتعلمت منه الكثير. ...

"والدي رحمه الله"

إلى من غرست الثقة في نفسي، وجادت بزهرة عمرها من أجلي "أمي رعاها الله"

الى رحمة أخي الغالي الذي افتقدته وأهديه ثمرة جهدي

إلى رفيق الدرب من شاطرني فرحتي وآلامي. . "زوجي الغالي"

إلى بهجة الدنيا وزينتها. ..ابني الغالي حفظه الله ورعاه

إلى سندي وعضدي "إخـوتـي" حفظهم الله

والى اختي الحبيبة حفظها الله

كما اهديها إلى أهل زوجي الأعزاء على قلبي

وإلى كل من عرفت وصادقت في حياتي أينما كانوا

أهدي ثمرة عملي وصادق محبتي.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على مرشد البشرية وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد...

فإنني أحمد الله تعالى وأشكره أن منّ عليّ بإتمام هذه الدراسة ومنحني الصبر، وأنار لي الطريق بأن سخر لي من أعانني وسهل لي كل صعب اعترضني، وإنه يسعدني ويشرفني أن أتوجه بكلمات الشكر وصادق العرفان لدكتوري خالد المجالي الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فأعطى لي من وقته الكثير من الرعاية والمساندة والتوجيه الحسن ما كان له الأثر الكبير في إخراج الرسالة بهذا الشكل العلمي المتواضع، فجزاه الله خير الجزاء.

كما وأتقدم بخالص الشكر للجنة المناقشة الفاضلة ممثلة بالأساتذة الاستاذ الدكتور فضل الحباشنة، و الاستاذ الدكتور حسام داود، و الاستاذ الدكتور ابراهيم الهوارين، لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي، فلهم مني جزيل الشكر والإحترام.

والله ولي التوفيق

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الملخص باللغة العربية	ز
الملخص باللغة اللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 اهمية الدراسة	3
4.1 أهدف الدراسة	3
5.1 فرضيات الدراسة	4
6.1 حدود الدراسة	4
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	5
1.2 الإطار النظري	5
1.1.2 صيغ قانون أُوكن	8
1.1.1.2 صيغة الفروق The Difference Version Approach	8
2.1.1.2 صيغة الفجوة The Gap Version Approach	9
3.1.1.2 الصيغة الديناميكية The Dynamic Version Approach	9
4.1.1.2 صيغة دالة الإنتاج The Production-Function Version Approach	10
2.2 الدراسات السابقة	11
الفصل الثالث: الخصائص القياسية والمنهجية	17

1.3 المقدمة 17
2.3 التحليل الوصفي للبطالة 17
3.3 الخصائص الإحصائية لبيانات معدل البطالة للدراسة 19
4.3 التحليل الوصفي للنمو في الناتج المحلي 21
5.3 الخصائص الإحصائية لبيانات معدل نمو الناتج الإجمالي للدراسة 25
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشها التوصيات 29
1.4 نتائج التحليل القياسي 29
1.1.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية 29
2.1.4 اختبار التكامل المشترك 30
3.1.2 نتائج اختبار جودة النموذج 31
4.1.4 نتائج اختبار Panel ARDL 32
1.4.1.4 نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ 32
2.4.1.4 نتائج تقدير العلاقات للدول النفطية 32
2.4 النتائج والتوصيات 33
1.2.4 النتائج 33
2.2.4 التوصيات 34
المراجع 35

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	معدل البطالة في الفترة ما بين 2000– 2020 للدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة	18
2	يوضح الخصائص الإحصائية لبيانات معدل البطالة	19
3	(أ) معدل الناتج المحلي للدول العربية الجزائر ومصر والأردن والمغرب وسلطنة عمان	22
3	(ب) معدل الناتج المحلي للدول العربية السعودية ، وقطر ، والكويت ، والبحرين ، والامارات	23
4	الخصائص الإحصائية في معدل الناتج المحلي الإجمالي في الدول المدروسة في الفترة من عام 2000 –2020	26
5	نتائج اختبار جذر الوحدة الدول النفطية	29
6	نتائج اختبار جذر الوحدة الدول غير النفطية	30
7	نتائج اختبار التكامل المشترك الدول النفطية	30
8	نتائج اختبار التكامل المشترك غير الدول النفطية	30
9	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	31
10	نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل	31
11	نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس البينات	31
12	نتائج معامل تصحيح الخطأ	32
13	نتائج تقدير العلاقات طويلة الأجل للدول النفطية	32
14	نتائج تقدر العلاقات قصيرة الاجل للدول النفطية	33

قائمة الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
1	تذبذب معدلات البطالة في العشرة دول من الدول العربية المستقرة تقريباً سياسياً	21
2	تذبذب معدلات البطالة لكل دولة من الدول العربية	21
3	تذبذب الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منها الجزائر، ومصر، الأردن، والمغرب، وسلطنة عمان	27
4	تذبذب معدل الناتج المحلي الإجمالي لكل من جزائر، ومصر، الأردن، والمغرب، وسلطنة عمان	27
5	تذبذب معدل الناتج المحلي الإجمالي لدول المنتجة للنفط	28
6	تذبذب معدل الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للنفط	28

الملخص

العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة

دراسة حالة مجموعة من الدول العربية

مروى سميح الضمور

جامعة مؤتة،2023

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية النفطية وغير النفطية وبناء نموذج قياسي بمكن أن تساعد في معرفة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تقوم الدراسة بتقدير نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM)، وجدت الدراسة علاقة سلبية بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة للدول العربية ، مما يشير إلى انطباق قانون أُوكن في عينة الدول المستخدمة في الدراسة، ورغم ارتفاع معدل نمو الناتج في بعض الفترات لكنه لم يتمتع بالاستقرار والاستدامة وايضاً لم يسهم في الحد من نسبة البطالة، وتوضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود تكامل مشترك بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو البطالة مما حقق قانون أُوكن أي أن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض معدل البطالة لذلك نلاحظ وجود علاقة تكاملية بين البطالة والناتج الاجمالي.

Abstract

The cointegration relationship between economic growth and unemployment A case study of a group of Arab countries

Marwa Samih Al-Damour

Mutah University, 2023

This study aims to test the complementary relationship between economic growth and unemployment in oil and non-oil Arab countries and to build a standard model that can help in knowing the relationship of unemployment to economic growth in Arab countries. The study estimates the ARDL model for the long and short terms and the error correction vector parameter (ECM), The study found a negative relationship between growth in gross domestic product and unemployment rates for Arab countries for intermittent periods of time, which indicates conformity with Okun's law in economics. Despite the high rate of growth in output in some periods, it did not enjoy stability and sustainability and also did not contribute to reducing the unemployment rate. It clarifies The measurement results in the long term are that there is a cointegration between the growth rate of the domestic product and the growth rate of unemployment, which fulfills Okun's law, meaning that increasing the domestic product by 1% leads to a decrease in the unemployment rate. Therefore, we notice the existence of a complementary relationship between unemployment and the gross product.

الفصل الاول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعتبر البطالة إحدى المعضلات الجوهرية التي تواجه معظم دول العالم النامي المختلفة باختلاف أنظمتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتختلف باختلاف مستويات تقدمها أو تخلفها التكنولوجي. وتمثل البطالة الخطر الحقيقي لإهدار قيمة الرأسمال البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية الاقتصادية؛ وتفشيها يؤدي الى فقدان في الإنتاجية، وتباطؤ في عملية النمو الاقتصادي، والدخول في حلقة الفقر المفرغة كما يهدد النسيج الاجتماعي في الدولة.

كما تعد البطالة من أهم الظواهر السلبية التي تواجه مجتمعات الدول النامية، بحيث تعاني من معدلات مرتفعة ومتصاعدة من البطالة، ويترتب عليها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تنتج بسبب تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو السكاني (Al- Habees& Abu Rumman, 2012). كما يشير ارتفاع معدلات البطالة إلى الاستخدام غير الكفء لعنصر العمل المتاح في الاقتصاد، لذا فإن هدف التوظف الكامل يعد هدفاً لأي مجتمع لما ينطوي عليه من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة رفاهية أفراد المجتمع (Elshamy, 2013).

وقد قامت العديد من الدراسات ببحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة للتحقق من قانون أُوكن في بداية ستينات القرن الماضي، والذي ينص على وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة، ليتماشى مع أهمية تلك المشكلة بالنسبة لأي اقتصاد سواء نظرياً أو تطبيقاً، حيث يعد تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي للأهداف الأساسية لواضعي السياسات الاقتصادية، وذلك أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يترتب عليه كفاءة ارتفاع استغلال الموارد، ومن ثم زيادة مستوى التوظيف، للحد من البطالة، ويتحقق ذلك في حالات الرواج الاقتصادي والعكس في حالة الركود الاقتصادي، لذلك يهدف هذا البحث لفهم طبيعة العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الوطن العربي، في الاجلين القصير والطويل، نظراً لأن

قانون أُوكن يمثل الأساس المنطقي والنظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، لذ جاءت هذه الدراسة لسد النقص ولتوسيع مجال البحث لدراسة العلاقة بين أهم مؤشرين في الاقتصاد الكلي على المستوى الاقليمي وخاصة أن الدول موضوع الدراسة تمثل الدول العربية في القارتين الأسيوية والافريقية، وذات خصائص مشتركة، والتي قسمت إلى مجموعتين المجموعة الأولى وتشمل الدول النفطية وهي: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات المجموعة الثانية الدول التي تمثل زيادة نسبة البطالة وهي: الأردن، الجزائر، المغرب، عمان، مصر.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة البطالة إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه جميع بلدان العالم سواء كانت في الدول النامية أو المتقدمة، وأصبحت هاجس كل فرد من مختلف الدول العربية والأردن خاصة، والتي طالما كانت محلاً للبحث النظري والتطبيقي لدى عدد كبير من الباحثين في الإقتصاد الكلي، وفي اقتصاديات أسواق العمل، وفي مسيرة البحوث المؤثرة في البطالة.

وتناولت الكثير من الأدبيات الاقتصادية العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة، بالرغم من وجود دراسات واقعية قللت من أهمية دور النمو الاقتصادي الإجمالي في تخفيض البطالة بشكل قوي فإن الناتج المحلي قد يمثل التطور الاقتصادي والصناعي والتجاري وإنما هو زيادة من مدخولات تصدير الموارد الأولية، ومن هنا تبرز خطورة هذه المشكلة في الدول العربية، لأن معدلات البطالة في حالة تزايد مستمر، وهذا التزايد يمثل هدراً للموارد البشرية، مما يترتب على ذلك آثار اقتصادية سلبية، وتصبح هذه المشكلة أكثر خطورة عندما تشكل الفئة العمرية الشابة نسباً عالية من العاطلين عن العمل.

ويعاني الاقتصاد عالمياً العديد من المشاكل، إلا ان قضية البطالة، إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد، فالبطالة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد في هذه المرحلة، وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تشكل سبباً رئيساً في انخفاض مستوى

المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين، والتي كانت من الأسباب الداخلية والخارجية والتي ساهمت في انتشار البطالة في ، لذ جاءت هذه الدراسة لسد النقص ولتوسيع مجال البحث لدراسة العلاقة بين أهم مؤشرين في الاقتصاد الكلي على المستوى الاقليمي وخاصة أن الدول موضوع الدراسة تمثل الدول العربية في القارتين الأسيوية والافريقية، وذات خصائص مشتركة، والتي قسمت إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى وتشمل الدول النفطية وهي: الكويت، السعودية، قطر، البحرين، الإمارات.
- المجموعة الثانية الدول التي تمثل زيادة نسبة البطالة وهي: الأردن، الجزائر، المغرب، عمان، مصر.

لذا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن السؤال الرئيس التالي:

- **ما العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة " دراسة حالة مجموعة من الدول العربية؟**

3.1 أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً هاما وحساسا يؤثر في اقتصاد الدول العربية سواء كانت نفطية أو غير نفطية، إذ أن مشكلة البطالة تسعى الدول العربية إلى حلها والقضاء على جذورها، رغم ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في بعضها إلا أن نسب البطالة في إرتفاع، وأهمية هذه الدراسة جاءت لبيان وتوضيح العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الدول العربية والمقارنة فيما بينهم.

4.1 أهداف الدراسة

1. تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة في الدول النفطية، وغير النفطية.
2. بناء نموذج قياسي يمكن أن يساعد في معرفة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تقوم الدراسة بتقدير نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM)، بالاضافة

الى معرفة تجارب بلدان أخرى في القضاء على البطالة من خلال الدراسات السابقة.

5.1 فرضيات الدراسة:

بالاستناد الى أهداف ومشكلة الدراسة فإنه يمكننا اقتراح الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و معدلات البطالة وهو ماينص عليه قانون أُوكون في جميع الدول العربية.
- هناك اختلاف فوق قوة العلاقة والتأثير في ما بين هذه الدول.

6.1 حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على الدول النفطية وغير النفطية ومعرفة العلاقة التكاملية بين البطالة والنمو الاقتصادي لها.
2. **الحدود الزمنية :** تم تحديد فترة الدراسة الممتدة بين 2000 الى 2020

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

حظيت دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة على اهتمام كبير فيما بين المتخصصين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، منذ توصل أُوكن إلى وجود علاقة عكسية بينهما في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية ستينيات القرن الماضي، وعرفت هذه العلاقة باسم "قانون أُوكن Low Okun ،"الذي ينص على أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% يقابله انخفاض في معدل البطالة بنسبة 1 % والعكس صحيح" (Tumanoska, 2019) .

كما تعني هذه العلاقة أن معدل نمو الناتج المحلي يجب أن يكون مساوياً لمعدل نمو الناتج المحتمل للحفاظ على معدل ثابت للبطالة، ومن ثم فإن الحد من البطالة يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي المحتمل (Kreishan, 2011) ومن ثم تنجح الشركات في توليد العوائد الكافية لتمويل القوة العاملة الزائدة.

وتناولت العديد من الدراسات العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في محاولة منها لإثبات صحة أو خطأ قانون أُوكن، حيث يعد ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية لواضعي السياسات الاقتصادية، حيث يترتب عليه كفاءة استغلال الموارد، ومن ثم زيادة مستوى التوظيف، وبالتالي الحد من البطالة والفقر بالمجتمع ويتحقق ذلك في حالات الرواج الاقتصادي، ويحدث العكس في حالات الركود الاقتصادي (Tumanoska, 2019) كما أن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والارتفاع بمستوى رفاهية أفراد المجتمع. وقد تناول هذا الجزء جزأين فرعيين هما: الأدب النظري ويتناول العلاقة بين هذين المتغيرين، والأدبيات التطبيقية التي تتعلق بهما.

يعد النمو الاقتصادي والبطالة من أهم القضايا الاقتصادية التي يجب أن يركز عليها صانعو السياسات الاقتصادية لأنها مرتبطة بالأحداث الاقتصادية والاجتماعية

وتؤثر بشكل مباشر على رفاهية أفراد المجتمع (Pata, et. al.2018) ويتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، أي أنه يتمثل في زيادة قدرة المجتمع على إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات، وهو ما يعد أحد الطرق الرئيسة التي ترفع من مستوى المعيشة، ولذا فإن كافة الدول تهدف إلى إرتفاع معدلات النمو باستمرار، كما تعد الزيادة في عوامل الإنتاج ورفع كفاءتها والتقدم التكنولوجي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وأن يكون هناك اتساق بين هذه الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي، كما يعد عنصر العمل أحد هذه العناصر الذي يتفاعل بصورة مستمرة مع النمو الاقتصادي. ولذا تعد البطالة متغيراً في الاقتصاد الكلي والذي له تأثير مهم على تغير البنية الاقتصادية والإجتماعية بالدولة (Ibid, 2018).

تعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد في سن العمل والقادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه أن يجدون فرص العمل المتاحة لهم. أي الحالة التي يكون فيها العمال خارج العمل بشكل لاإرادي، ومن ثم تتمثل البطالة في فائض العرض بسوق العمل (Seth,et,at.2018).

البطالة في كافة الاقتصاديات سواء المتقدمة أو النامية لأسباب متعددة، حيث تكون البطالة في الدول النامية بسبب القصور في رأس المال، بينما في الدول المتقدمة تتكون بسبب التقدم التكنولوجي، وعلى الرغم من وجود عامل رئيس واحد غير أنه غالباً ما تكون البطالة لأسباب متعددة ومختلفة من مجتمع لآخر. وتعد التقلبات الدورية والأحداث الموسمية والتطورات التكنولوجية من بين أهم أسباب البطالة (2018 Pata,et.al,) .

وزيادة معدلات البطالة تؤثر سلباً على الاقتصاد نتيجة لما يترتب عليها من انخفاض في مستويات الدخول، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي فإن العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية بالدولة (Ibid, 2018).

لذا يسعى واضعوا السياسات إلى رفع معدل النمو الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية المناسبة، مما يترتب عليهم زيادة استغلال الموارد ورفع مستوى

التوظيف، ومن ثم الحد من البطالة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع (Pata,et.,2018 ; khobai, 2018).

وأكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، ونظرياً يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى زيادة مستوى العمالة، مما يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة، ولكن هذه العلاقة ليست صحيحة بالضرورة، وإن النمو الاقتصادي يحدث نتيجة سببين مختلفين: الأول هو زيادة إنتاجية عنصر العمل التي لا تؤدي إلى خلق وظائف إضافية، رغم تحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة فلا يزداد مستوى التوظيف، وهو ما يعرف بفرضية النمو بدون تشغيل، والثاني، مرتبط بزيادة عرض العمل، مما يؤدي إلى خلق مزيد من الوظائف الإضافية، مما يقلل معدل البطالة في الاقتصاد (Alamro, 2016 & Al – dalaien,).

لذا يعد قانون أُوكن وتحليل كينزي مهم في الاقتصاد الكلي نظرياً وتجريبياً، فمن الناحية النظرية فإن القانون يربط بين سوق السلع أي العرض الكلي وسوق العمل، حيث يصف العلاقة بين التغيرات قصيرة الأجل في الناتج المحلي والتغيرات في معدل البطالة. ومن الناحية التجريبية فإن معامل أُوكن يساعد في التنبؤ ووضع السياسات الاقتصادية الملائمة، ووفقا له فإن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1 % يقابلها انخفاض في معدل البطالة بنسبة 3 % وقد أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية صحة هذه العلاقة وبخاصة في الدول المتقدمة، ومن ثم يعد أكثر العلاقات استقراراً في الاقتصاد الكلي، لذا يهتم به صانعو السياسات الاقتصادية، ويفسر هذا القانون ببساطة مقدار الخسارة في الناتج المحلي عندما يكون معدل البطالة الفعلي أعلى من المعدل الطبيعي للبطالة – المقابل لمستوى الناتج المحتمل– مما يؤدي إلى أن تكون هناك حاجة إلى الإرتفاع بمعدل نمو الناتج المحلي أكثر من 3 % لخفض معدل البطالة بنسبة 1 % وقد لوحظ انخفاض هذه النسبة بين نمو الناتج المحلي والبطالة إلى 2 : 1 ، تلك التي أصبحت أكثر تمثيلاً لقانون أُوكن في الفترات الأخيرة (Bahat,et al, 2019). وتختلف هذه العتبة فيما بين الدول لأنها تتأثر بعدد من العوامل الخاصة، بسوق

العمل، مثل: السكان النشطين اقتصادياً، وانتاجية عنصر العمل، ومدى مرونة سوق العمل ....الخ.

ومن المعروف أن قيمة معامل أُوكن ترتفع إذا كانت مؤسسات سوق العمل مرنة نسبياً وتزداد درجة المنافسة بسوق العمل. ومن أهم العوامل التي تؤثر في قيمة معامل أُوكن تلك الوسيلة المستخدمة في قياس التقلبات الدورية في كل من الناتج المحلي ومعدل البطالة (Lal, et al.,2010; El Andari & Bouaziz,2015)

1.1.2 صيغ قانون أُوكن

طورت فرضية أُوكن وقدمت في عدة صيغ جديدة في كثير من الدراسات لتعبر عن التغيرات في معدلات البطالة كمتغير تابع والناتج أو معدل نموه كمتغير مستقل، وعموماً جاءت هذه الدراسات لتقديم الدعم العملي لصحة العلاقة السابقة، ولكن تقديرات معامل أُوكن شهدت تفاوتاً كبيراً فيما بين دول العالم، وعلى مر الزمن، ورغم أن معظم الدراسات في الدول المتقدمة أثبتت صحة العلاقة السابقة التي توصل اليها أُوكن، وإن اختلفت معنويتها وقيمتها من دولة لأخرى (أدريوش، 2013).

وينطوي قانون أُوكن على أربع صيغ مختلفة وهي: صيغة الفروق، وصيغة الفجوة، والصيغة الديناميكية، وصيغة دالة الانتاج، وكل صيغة لها ايجابياتها وسلبياتها وفقاً للإفتراضات التي تقوم عليها، ولكن عادة فإن الصيغتين الأولى والثانية هما الأكثر استخداماً في معظم الأبحاث التطبيقية.

عرض صيغ قانون أُوكن (Alamro & Al-dalaien, 2016 ; Lin,& Javeid , 2012)

1.1.1.2 صيغة الفروق: The Difference Version Approach

$$(Ut - Ut-1) = \alpha + \beta(Yt - Yt-1) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن(Ut) :تمثل معدل البطالة في الفترة الزمنية t، (Ut – 1) تمثل معدل البطالة في الفترة الزمنية السابقة، (Yt) تمثل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة t ، (Y t – 1) الناتج المحلي الحقيقي في الفترة الزمنية السابقة.

توضح هذه الدالة كيف يتغير معدل البطالة مع تغير معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي وفقا لقيمة معامل أُوكن (β) ذات القيمة السالبة، وهذا يعني أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، والعكس صحيح، وبالتالي فإن هذه الصيغة توضح العلاقة بين التحركات في نمو الناتج المحلي الحقيقي والتحركات في نمو البطالة، ومن ثم يرتبط النمو السريع في الناتج المحلي الحقيقي وبانخفاض معدل البطالة، والنمو البطيء في الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع معدل البطالة (El Andari & Bouaziz, 2015).

2.1.1.2 صيغة الفجوة: The Gap Version Approach

$$(Ut - U*) = \beta(Yt - Y*) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث إن(*U) تمثل معدل البطالة الطبيعي، (*Y) تمثل الناتج المحلي المحتمل الحقيقي في الفترة t ، وفقاً لهذه المعادلة فإن فجوة البطالة تقاس بالفرق بين معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة الطبيعي، وتكون دالة عكسية في فجوة الناتج والتي تقاس بالفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والناتج المحلي الإجمالي المحتمل، وهو يمثل أقصى ناتج يمكن تحقيقه في حالة التوظيف الكامل غير التضخمي الذي يناظر الحد الأدنى من البطالة الذي يعرف بمعدل البطالة الطبيعي. ولذا فإن فجوة الناتج تجسد المستوى الدوري للناتج وعلى نفس المنوال تجسد فجوة البطالة معدل البطالة الدوري. وعادة ما يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، ومن ثم يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، ولذا تكون قيمة معامل أُوكن(β) التي تقيس التغير بين الفجوتين سالبة.

3.1.1.2 الصيغة الديناميكية: The Dynamic Version Approach

$$\Delta Ut = \beta 0 + \beta 1 \Delta Yt + \beta 2 \Delta Yt-1 + \beta 3 \Delta Yt-2 + \beta 4 \Delta Ut-1 + \beta 5 \Delta Ut-2 \ldots \quad (3)$$

حيث إن: ($\Delta Ut - 1$) تمثل التغير في معدل البطالة في الفترة الزمنية السابقة ($\Delta Ut - 2$) تمثل التغير في معدل البطالة بفترتين تباطؤ زمني، ($\Delta Yt - 1$) تمثل

التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الزمنية السابقة ($\Delta Yt - 2$) تمثل التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بفترتين تباطؤ زمني.

وفقا لهذه الدالة فإن المستوى الحالي من التغير في البطالة يتأثر بكل من التغير في الناتج المحقق في الفترة الحالية والفترتين السابقتين، وكذلك التغير في مستوى البطالة المحقق في الفترتين السابقتين. وبالتالي يشير تحليل أُوكن لهذه الصيغة وفقاً لهذه الصيغة إلى أن التغير في الناتج الحالي والسابق يؤثر سلباً على التغير في البطالة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الصيغة تتشابه مع صيغة الفروق إلا أن الفرق بينهما يتمثل في أن صيغة الفروق تفترض وجود علاقة بين التغير في معدل البطالة والتغير في معدل النمو الخاص بنفس الفترة الزمنية فقط، ولكن الصيغة الديناميكية تقيس التغيرات في معدل البطالة الناتج عن التغيرات في معدلات النمو في فترات سابقة أيضاً بجانب التغيرات في نفس الفترة الزمنية أي أنها تعكس الأثر الديناميكي للتغير في النمو على تغيرات البطالة). Rahman & Mustafa, 2015; Onakoya & Victor, 2020)

4.1.1.2 صيغة دالة الإنتاج: The Production-Function Version Approach

$$Yt = \alpha\ (k + c) + \beta(\gamma n + \delta h) + T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث إن(Y) معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في الفترة t (k) الكمية المستخدمة من رأس المال، (c) معدل الإستخدام لرأس المال ، (n) عدد العاملين، (h) عدد ساعات العمل، (β & α) مرونتي الناتج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال، (γ) مساهمة ساعة العمل في الناتج نسبة إلى إجمالي ساعات العمل، (δ) مساهمة العامل في الناتج بالنسبة للكمية المستخدمة من عنصر العمل، (T) مساهمة التقدم التكنولوجي.

تستند هذه الصيغة إلى فكرة دالة إنتاج كب- دوجلاس، وهو أن حجم الناتج يتأثر بالمدخلات لكل من عنصري العمل و رأس المال والمستوى التكنولوجي، وبالتالي

يتأثر التغير في الناتج ومعدل النمو به بكل هذه المدخلات، والتغييرات في العمالة تمثل جزء من التأثير في الناتج، ومن ثم يكون عنصر العمل هو أحد المدخلات التي تؤثر في مستوى الناتج (Rahman & Mustafa, 2015).

2.2 الدراسات السابقة

استحوذت دراسة علاقة التكامل بين النمو الاقتصادي والبطالة على اهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، فقد قامت العديد من الدراسات التطبيقية بالتحقق من انطباق قانون أُوكن للعديد من الاقتصاديات باستخدام بيانات ربع سنوية أو سنوية واستخدام صيغة أو أكثر للتعبير عن قانون أُوكن، كما اهتمت بعض الدراسات بقياس وتقدير أثر النمو الاقتصادي على البطالة كدراسة (Daniel, et al., 2018; Yahia, 2018; Al-Omaari, 2019) كما اهتمت دراسات أخرى عن أثر البطالة على النمو الاقتصادي كدراسة منها: (El Andari & Bouaziz, 2015; Seth, et al., 2018)

إضافة إلى ذلك اهتمت دراسات أخرى بتقدير العلاقة السببية بين متغيرين لتحديد اتجاه العلاقة قياسياً كدراسة (Hassan & Hossain, 2013; Peta, et al., 2018)

وبالرغم مما سبق يوجد غموض كبير في النتائج التطبيقية التي تعرضت لدراسة تلك العلاقة حيث يوجد ثلاث اتجاهات في المرجعيات المتاحة:

- الأولى تؤيد واقعية قانون أُوكن
- الثانية تؤكد ضعف هذه العلاقة أو عدم وجودها
- الثالثة والأخيرة لم تؤيد صحة القانون بل أبدت وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

وسوف تتبنى هذه الدراسة هذا التصنيف مع التركيز على الدراسات التي تتعلق بالدول النامية والاقتصاديات التي تمر بالمراحل الانتقالية قدر الإمكان، للاستفادة منها لواقع الاقتصاد للدول العربية وبما يتناسب مع الهدف.

1- دراسات تؤيد صحة قانون أُوكن

هدف دراسة (Lal, et.al., 2010) إلى التحقق من انطباق قانون أُوكن في خمس دول أسيوية وهي: (باكستان، الهند، سيرلانكا، الصين، بنجلادش، سيرلانكا باستخدام أُسلوب التكامل المشترك ونموذجي (EMOLS ECM) خلال الفترة (1980- 2008)، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، وأن قانون أُوكن ينطبق في الهند ، بينما كانت قيمة معاملات أُوكن ضعيفة في كل من باكستان وبنجلادش.

سعت دراسة (Lin, 2012) إلى اختيار مدى صحة قانون أُوكن للانطباق على باكستان خلال الفترة (1980 – 2005) باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) . وتوضح النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين الأجل الطويل، وأن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 2.8% في الأجل الطويل، بينما بينت الدراسة أن أثر نمو الناتج المحلي غير معنوي على معدل البطالة في الأجل القصير، ومن ثم صحة قانون أُوكن للانطباق في باكستان في الأجل الطويل فقط.

بينما هدفت دراسة (Elshamy, 2013) إلى اختبار قانون أُوكن وصلاحيته للتطبيق في مصر خلال الفترة (1970 -2010) من خلال تقدير العلاقة بين فجوة الناتج وفجوة البطالة باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)وتوضح النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، كما تؤكد وجود علاقة عكسية بين فجوة الناتج وفجوة البطالة، ومن ثم صلاحية قانون أُوكن للانطباق في الاقتصاد المصري وإن كانت قيمة معاملات أُوكن ضعيفة جداً حيث إن زيادة فجوة البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض فجوة النمو بحوالي % 0.022 في الأجل الطويل، 0.021 %في الأجل القصير.

أما دراسة (El Andari & Bouaziz, 2015) هدفها التحقق من صحة قانون أوكن في تونس باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة(1990- 2014) بتطبيق أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ(ECM) وجرانجر السببية. وتوضح النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من البطالة إلى الناتج المحلي

الإجمالي، وأنه توجد علاقة سلبية بين البطالة والناتج في الأجل الطويل، وتراوحت قيمة معامل أوكن ما بين 0.75 – 1.4 وفقًا لصيغتي الفروق والفجوة على التوالي، الأمر الذي يدعم صحة قانون أوكن في تونس.

دراسة (Rahman & Mostafa, 2015) الهدف منها التحقق من مدى صحة قانون أوكن في 13 دولة متقدمة خلال الفترة(1970– 2013) باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذجي (DOLS) (ECM) وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج، فضلاً عن صحة قانون أوكن في 12 دولة من دول الدراسة. كما جاءت قيمة معامل أوكن قريبة من القيم التي توصل إليها أوكن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكوريا الجنوبية، بينما كانت قيمته ضعيفة في كل من: كندا، فنلندا، فرنسا، اليابان، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، السويد، المملكة المتحدة، استراليا .

هدفت دراسة (Alamro & Al-dalaien, 2016) إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة خلال الفترة(1980 – 2011)، والتحقق من صحة قانون أوكن بالأردن، من خلال أسلوب التكامل المشترك ونموذجي(ARDL) (ECM) وتوضح النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، وأن النمو الاقتصادي له تأثير سلبي ضعيف على البطالة في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم صحة قانون أوكن بالأردن وإن كانت قيمة معاملات أوكن ضعيفة جد اً (0.007– بالأجل الطويل ،0. 003– بالأجل القصير) .

هدفت دراسة .Pata, et al (2018) إلى بحث العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة في تركيا في ثلاث فئات عمرية(15 –24) ، (25–54) ، (15–64) سنة، والتحقق من صحة قانون أوكن خلال الفترة (2000 – 2014)، باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج(Unrestricted VAR) وجرانجر للسببية. وتوضح النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى البطالة لكل الفئات العمرية، وأن زيادة الناتج المحلي.

سعت دراسة (Daniel, et al.2018) التحقق من صحة قانون أوكن في الاقتصاد الروماني خلال الفترة(2000 –2018)، من خلال استخدام أسلوب

التكامل المشترك والانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وبينت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، وأن قيمة معامل أوكن = 0.218 حيث إن زيادة النمو في الناتج بمعدل 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 0.218 % ومن ثم فإن قانون أوكن ينطبق على الاقتصاد الروماني.

هدفت دراسة (Yahia, 2018) التحقق من قانون أوكن في الجزائر خلال الفترة (1970 -2015) باستخدام أسلوب التكامل المشترك، واستخدام نموذج (ARDL) ونموذج(Bayesian) للانحدار الخطي. وأظهرت النتائج تحقق قانون أوكن وكانت قيمة معامل أوكن تساوي – 0.19 – 0.20 في النموذجين السابقين على التوالي، كما توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تتمثل في أن الناتج المحلي يسبب البطالة.

كما هدفت دراسة (Bhat, et al, 2019) إلى تحديد ما إذا كان قانون أوكن ينطبق على الاقتصاد الهندي أم لا؟ خلال الفترة (1983 – 2013) باستخدام أسلوب التكامل المشترك، ونموذج (VECM). وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، وأن قيمة معامل أوكن= – 0.47 حيث إن زيادة النمو في الناتج بمعدل 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 0.47 %، وبالتالي ينطق قانون أوكن على الاقتصاد الهندي.

يهدف بحث كل من (Onakoya & Victor, 2020) التحقق من انطباق قانون أوكن في كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1980 – 2018) باستخدام صيغة الفروق والصيغة الديناميكية لقانون أوكن، ومن خلال الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) . فقد أظهرت النتائج انطباق قانون أوكن في كل من جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن قيمة معامل أوكن تكون أكبر في الصيغة الديناميكية مقارنة بصيغة الفروق في الدولتين.

2-الدراسات التي تؤيد عدم تحقق قانون أُوكن

يهدف بحث كل من(Victor & Onakoya, 2020) التحقق من انطباق قانون أُوكن في كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية كما سبق بيانه.

وأظهرت النتائج عدم انطباق قانون أُوكن في نيجيريا بسبب الإعتماد المتزايد على النفط كمصدر رئيس للناتج.

هدفت دراسة(Mostafa & Rahman, 2015) التحقق من مدى صحة قانون أُوكن في 13 دولة متقدمة كما سبق بيانه، وتبين من النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة ونمو الناتج في ألمانيا، وأن قانون أُوكن لاينطبق على ألمانيا رغم انطباقه على باقي دول الدراسة، باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذجي (MOLS)، (ECM) خلال الفترة (1980 – 2008) للتحقق من انطباق قانون أُوكن في خمس دول أسيوية، وتوصلت دراسة (Lal .al et, 2010) إلى عدم انطباق قانون أُوكن على كل من الصين وسيرلانكا.

3- الدراسات التي تؤيد وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والبطالة

تهدف دراسة (Seth, et, al. ,2018) التعرف على أثر البطالة على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1986 –2015) من خلال أسلوب التكامل المشترك واستخدام نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ(ECM) وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، وتوجد علاقة إيجابية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، ومن ثم لا يسري قانون أُوكن على نيجيريا سواء في الأجل القصير أو الطويل

سعت دراسة (Omaari-Al, 2019) إلى تحديد نوع البطالة في سلطنة عمانُ، من خلال بيانات سنوية خلال الفترة (2000- 2017)، وإذا كان قانون أُوكن ينطبق على عُمان أم لا ؟ باستخدام الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وتوضح النتائج أن قيمة معامل أُوكن موجبة، وإن كانت غير معنوية إحصائياً، ومن ثم لاينطبق قانون أُوكن على الإقتصاد العُماني.

لذا تبين أنه لم يكن هناك اتفاق في النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسات التطبيقية عن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، فضلاً عن اختلاف قوة هذه العلاقة من دراسة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، كما يختلف ذلك في نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسة كل حالة على حدة لبيان مدى انطباق قانون أُوكن على دولة معينة خلال فترة زمنية معينة. لذا

يجدر بالذكر أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدة جوانب لعل أهمها : الجمع بين الجانبين التحليلي والقياسي لدراسة العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

الفصل الثالث

التحليل الوصفي للعلاقة بين النمو ومعدل البطالة

1.3 المقدمة:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أدوات التحليل للبيانات المقطعية عبر الزمن (Panel Data) للفترة (2000 – 2020) وبشكل سنوي حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات ومؤشرات الأداء من صندوق النقد الدولي منها مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الأولى الدول النفطية وهي: السعودية، قطر، البحرين، والإمارات. ودول المجموعة الثانية التي تمثل زيادة في نسبة البطالة وهي: الأردن، المغرب، الجزائر، مصر، وعُمان. وقد تم استخدام البيانات في التحليل لتشخيص البيانات بشكل أولي من حيث سكون السلاسل، وكذلك وجود تباين مشترك بين المتغيرات والتحقق من عدم وجود مشاكل قياسية للبيانات.

2.3 التحليل الوصفي للبطالة

تم اعتماد قاعدة بيانات البنك الدولي في الفترة من عام (2000 – 2020) كما في الجدول رقم (1) للدول التالية: المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، قطر. بينما تم اختيار الدول العربية التي ترتفع فيها معدلات اجمالي نسبة البطالة وهي مستقاة من البنك الدولي في الفترة من عام (2000 – 2020) والدول هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، وسلطنة عمان.

جدول (1)

معدل البطالة في الفترة مابين 2000– 2020 للدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة

Country Name	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	الجزائر	جمهورية مصر العربية	الأردن	الكويت	المغرب	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية
Country Code	ARE	BHR	DZA	EGY	JOR	KWT	MAR	OMN	QAT	SAU
2000	2.25	1.117	29.77	8.98	13.7	0.8	13.58	4.066	0.842	4.57
2001	2.501	1.144	27.3	9.26	14.7	0.8	12.46	4.11	0.846	4.62
2002	2.654	1.136	25.9	10.01	15.3	1.1	11.59	4.218	0.851	5.27
2003	2.751	1.11	23.72	10.91	14.5	1.3	11.92	4.255	0.855	5.56
2004	2.904	1.103	17.65	10.32	14.58	1.7	10.83	4.197	0.86	5.82
2005	3.12	1.104	15.27	11.05	14.8	1.493	11.01	4.191	0.865	6.05
2006	2.926	1.107	12.27	10.49	14	1.3	9.67	4.156	0.87	6.25
2007	2.86	1.091	13.79	8.8	13.1	1.5	9.56	4.189	0.52	5.73
2008	2.721	1.11	11.33	8.517	12.7	1.75	9.57	4.14	0.31	5.08
2009	2.668	1.144	10.16	9.087	12.9	1.64	8.96	4.058	0.31	5.38
2010	2.464	1.13	9.96	8.756	12.5	1.82	9.09	4.007	0.45	5.55
2011	2.284	1.185	9.96	11.85	12.9	2.033	8.91	3.865	0.56	5.77
2012	2.171	1.2	10.97	12.6	12.2	2.318	8.99	3.658	0.48	5.52
2013	2.032	1.178	9.82	13.15	12.6	2.622	9.23	3.602	0.28	5.6
2014	1.902	1.184	10.21	13.11	11.9	2.9	9.7	3.55	0.2	5.72
2015	1.763	1.197	11.21	13.05	13.08	2.2	9.46	3.384	0.17	5.6
2016	1.64	1.181	10.2	12.45	15.28	2.16	9.3	3.27	0.15	5.6
2017	2.46	1.169	10.33	11.77	18.12	2.198	9.225	2.573	0.14	5.89
2018	2.24	1.185	10.42	9.855	18.26	2.158	9.239	1.8	0.11	6.03
2019	2.33	1.181	10.5	7.851	16.8	2.156	9.242	1.85	0.1	5.64
2020	4.29	1.674	12.25	7.939	19.21	3.331	11.11	2.94	0.14	7.45

ومن خلال الجدول (1) نلاحظ أن نسبة البطالة في الفترة بين 2000 – 2020 متذبذبة من عام لآخر في الدول المعنية في الدراسة فمثلاً المملكة العربية السعوية تتراوح نسبة البطالة ما بين (4.57–7.45) بينما دولة قطر تراوحت نسبة البطالة

مابين (0.1–0.87) وهي أقل نسبة من الدول الأخرى أما سلطنة عُمان فتراوحت نسبة البطالة بين (1.8–4.255) أما المغرب فبلغت النسبة مابين (8.91–13.58) كما نلاحظ أن معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة تراوحت مابين (8.99–13.58) وفي جمهورية مصر العربية تراوحت ما بين (7.4– 13.154) وفي الأردن تراوحت القيم مابين (11.9– 19.21) وفي المغرب بلغت مابين (8.96 – 13.58) وفي سلطنة عُمان تراوحت ما بين (1.8 – 4.218) . من خلال البيانات نلاحظ أن الأردن ارتفاع معدل نسبة العاطلين عن العمل، وخاصة في السنوات من عام 2017 – وحتى عام 2020 في الفترة التي تعرضت فيها بعض الدول العربية إلى حركات التحرر والتي دعيت باسم " ثورة الربيع العربي " والحركات الإرهابية منها" حركة داعش الإرهابية " التي تعرضت لها بعض الدول العربية وأثرت على المنطقة مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من العراق، وسوريا، وليبيا إلى الأردن ، ومصر ، ولبنان ، فأثر على إقتصاد الدول المجاورة في الوطن العربي والذي يحظى بالإستقرار السياسي ، بينما تأثر الاقتصاد لزيادة نسبة البطالة، وزيادة عدد النازحين من جراء الحروب التي تأثرت بها منطقة الشرق الأوسط من ثورات الربيع العربي وحركة داعش الإرهابية التي سحقت ارواح العديد من السكان، وأدت إلى تراجع الاقتصاد خلال الفترة مابين(2010 – 2020)، وكذلك أزمة كورونا التي أثرت على اقتصاد العالم، والاقتصاد العربي بشكل خاص .

3.3 الخصائص الإحصائية لبيانات معدل البطالة للدراسة

جدول (2)

يوضح الخصائص الإحصائية لبيانات معدل البطالة

الدول / الخصائص	الجزائر DZA	مصر EGP	الأردن JOR	المغرب MAR	عُمان OMN
Mean	14.42776	10.46657	14.43467	10.12619	3.622810
Median	11.21000	10.32000	14.00000	9.560000	4.007000
Maximum	29.77000	13.15400	19.21000	13.58000	4.255000
Minimum	9.820000	7.851000	11.90000	8.910000	1.800000
Std. Dev.	6.462196	1.766160	2.108285	1.332708	0.752679

Skewness	1.379664	0.172760	0.933991	1.182511	-1.381489
Kurtosis	3.345486	1.711445	2.842175	3.312616	3.807642
Jarque-Bera	6.766596	1.557289	3.074985	4.979675	7.250539
Probability	0.033935	0.459028	0.214919	0.082923	0.026642
Sum	302.9830	219.7980	303.1280	212.6500	76.07900
Sum Sq. Dev.	835.1995	62.38642	88.89735	35.52220	11.33052
Observations	21	21	21	21	21

ومن جدول (2) نلاحظ انه بلغ متوسط متغير البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة (2000- 2020) (14.42776) بانحراف معياري بلغ (6.462196) وبحد أعلى مقداره (29.77000) وذلك في عام (2000) وحد أدنى مقداره (9.820000) وذلك في عام (2013) كما بلغ معامل الألتواء Kurtosis (3.345486) وإن بيانات السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وهو التواء موجب وبلغ معامل اختبار Bera-Jarque (6.766596) بمستوى المعنوية (0.033935) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05). كما بلغ متوسط نمو البطالة في مصر خلال فترة الدراسة (2000- 2020) (10.46657) بانحراف معياري بلغ (1.766160) وبحد أعلى مقداره (13.15400) وذلك في عام (2000) وحد أدنى مقداره (9.820000) وذلك في عام (2007) كما بلغ معامل الألتواء Kurtosis (1.711445) وإن بيانات السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وهو التواء موجب وبلغ معامل اختبار Bera-Jarque (1.557289) بمستوى المعنوية (0.459028) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05). والشكل (1) والشكل (2) يوضح تذبذب تغير البطالة في الدول العربية الجزائر ، ومصر ، والأردن، والمغرب، وعُمان.

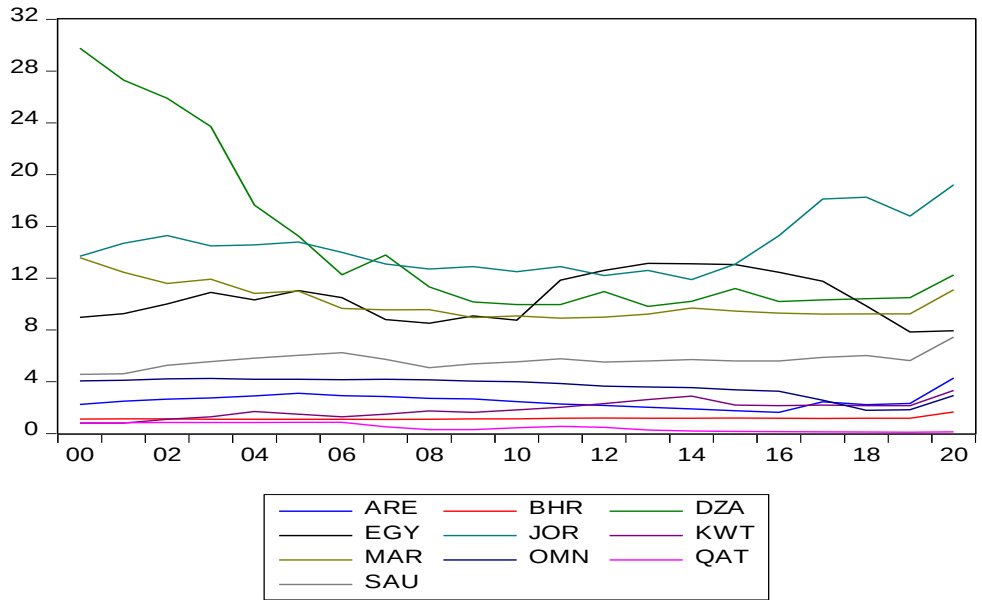

الشكل رقم (1)

تذبذب معدلات البطالة في العشرة دول من الدول العربية المستقرة تقريباً سياسياً

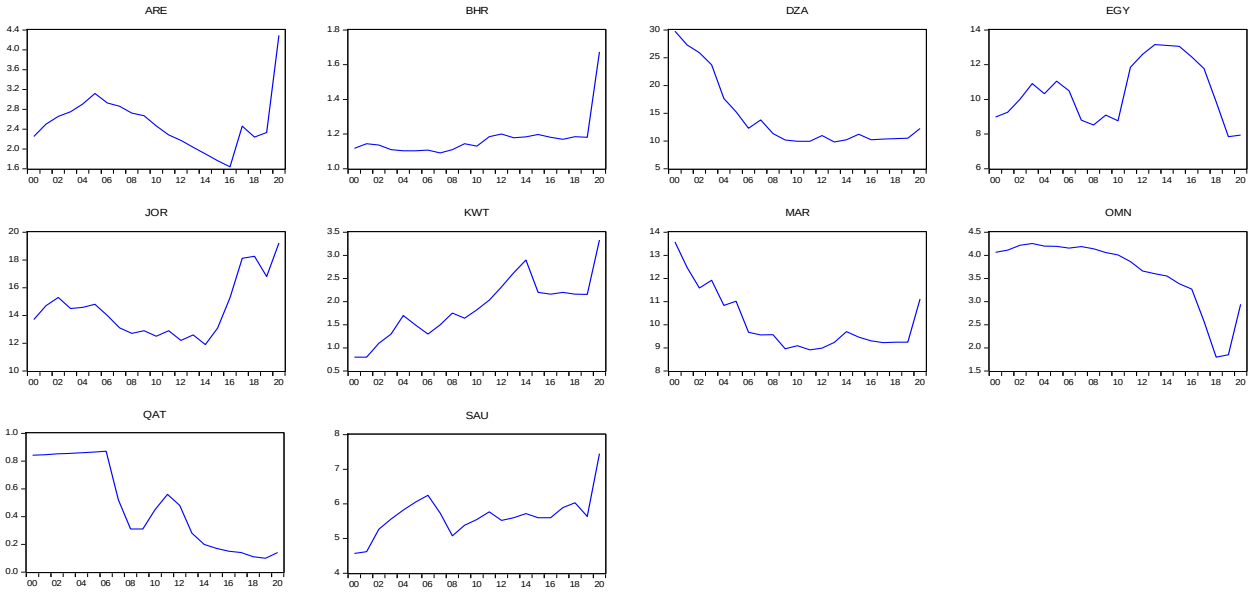

الشكل رقم (2)

تذبذب معدلات البطالة لكل دولة من الدول العربية

كما تبين من الشكل (2) تذبذب معدل البطالة في الدول العربية المستقرة سياسياً لكنها تأثرت إقتصادياً بسبب الأحداث والثورات العربية التي سادت على المنطقة.

4.3 التحليل الوصفي للنمو في الناتج المحلي

كما تم اعتماد معدل الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المدروسة النفطية وغير النفطية، كقاعدة بيانات البنك الدولي للفترة ما بين (2000- 2020).

جدول (3-أ)

معدل الناتج المحلي للدول العربية الجزائر ومصر والأردن والمغرب وسلطنة عمان

Country Name	الجزائر DZA	جمهورية مصر العربية EGY	الأردن JOR	المغرب MAR	عمان OMN
2000	96577839125.87	179683172294.30	18380669691.80	56160910543.64	46776462902.88
2001	99475174299.84	186035425181.37	19349323186.59	60497557893.09	48873359366.00
2002	105045784060.64	190482051407.28	20468450874.83	62754236201.69	48335309965.92
2003	112609080513.50	196565009501.83	21320279753.99	66626864222.90	47045438181.71
2004	117451270975.32	204608590453.32	23146833797.59	69672631482.50	47653362006.42
2005	124380895962.48	213758163785.63	25032512558.61	71896755865.30	48840036102.30
2006	126495371194.46	228387426641.13	27058387611.47	77498102713.86	51463668567.78
2007	130796213814.51	244575133305.99	29270727368.87	80164864948.54	53755182880.24
2008	133935322946.17	262077623377.43	31384186979.03	84721868249.06	58163149890.18
2009	136078288113.81	274326082658.20	32960837541.54	87895354063.82	61718311709.50
2010	140977106485.96	288446290408.14	33723826288.35	90971302169.04	62776154506.69
2011	145065442573.29	293536132736.61	34646908078.42	95997143876.44	64593279186.56
2012	149997667621.21	300070833532.51	35488605511.92	98936906348.83	70318260489.75
2013	154197602314.61	306628779736.18	36414839440.07	103015296234.31	73994291063.38
2014	160057111202.82	315569804751.57	37647146046.47	105816533577.08	74950483987.16

2015	165979224316.67	329366576819.41	38587017887.32	110413820681.03	78710793237.97
2016	171290559494.91	343682967575.51	39356512808.35	110989281511.14	82682873555.80
2017	173517336768.21	358053111989.02	40330034782.85	116603006340.42	82934277088.56
2018	175599544810.28	377141312302.67	41103997444.50	120177636295.12	84001727416.21
2019	177355540257.93	398080548973.05	41823826980.38	123651941429.22	83053590626.72
2020	168310407704.44	412213064649.09	41151870203.08	114764978000.00	80246616464.65

جدول (3–ب)

معدل الناتج المحلي للدول العربية السعودية ، وقطر ، والكويت ، والبحرين ، والامارات

Country Name	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	الكويت	قطر	السعودية
year	ARE	BHR	KWT	QAT	SAU
2000	193466070879.98	15447922937.53	61264405660.34	33690629183.43	366706667600.61
2001	196172825716.42	15832722681.71	61395102595.41	35003952796.71	362266789107.52
2002	200946606703.90	16362889422.83	63245724829.05	37517989780.64	352053856519.76
2003	218630994842.96	17393169261.37	74203692026.13	38913643496.76	391631967179.43
2004	239546190433.81	18607379553.61	81802371260.12	46392423696.02	422799768831.88
2005	251176496209.75	19866912679.45	90480821625.10	49868495957.88	446365994261.45
2006	275885531337.74	21151705946.67	97280249978.98	62919203862.14	458812473573.20
2007	284670803088.24	22906020071.88	103108869613.37	74235635940.16	467287337585.91
2008	293757029048.69	24336503493.48	105665718966.23	87348289335.60	496491734284.63

2009	278355577420.29	24954622922.99	98188753064.24	97792140945.06	486267732272.70
2010	282817199927.45	26036230937.93	95861420280.28	116951901413.01	510773160059.28
2011	302412213931.35	26552663487.04	105091347956.67	132594424542.77	566926343737.30
2012	316857313565.97	27542575573.01	112054509721.45	138866156527.61	597695671610.38
2013	332876224084.28	29034512771.38	113342352691.43	146581616623.75	614732048294.00
2014	346742821790.42	30297627559.06	113910058447.10	154400753941.05	639491311106.57
2015	370275469571.14	31050638297.87	114585567439.67	161739955576.92	669484381328.89
2016	390868305597.14	32155459790.27	117938190148.88	166695978169.38	685304796556.30
2017	393741456224.30	33535234420.62	112380817368.66	164199531361.81	684827152712.23
2018	398914879874.99	34243206973.68	115116145412.80	166227185730.27	703743747851.10
2019	403336245504.46	34985245170.27	114480751105.89	167515127909.06	709600868615.77
2020	383342656333.37	33360307403.03	104343161325.41	161416823761.21	678343942.75

5.3 الخصائص الإحصائية لبيانات معدل نمو الناتج الإجمالي للدراسة

جدول (4)

الخصائص الإحصائية في معدل الناتج المحلي الإجمالي في الدول المدروسة في الفترة من عام 2000- 2020

الدولة	ARE	BHR	DZA	EGY	JOR	KWT	MAR	OMN	QAT	SAU
Mean	3.903333	4.025238	2.890476	4.351905	4.151429	2.969524	3.630000	2.966667	8.941429	3.322381
Median	4.170000	4.290000	3.200000	4.350000	3.380000	2.480000	3.730000	2.890000	5.560000	2.850000
Maximum	10.85000	8.290000	7.200000	7.160000	8.570000	17.33000	7.790000	8.860000	26.17000	11.24000
Minimum	-5.240000	-4.640000	-5.100000	1.760000	1.610000	-8.860000	-7.190000	-3.380000	-3.640000	-4.340000
Std. Dev.	4.268420	2.724437	2.413898	1.633011	2.709443	6.212663	3.017158	3.402317	8.228096	4.118801
Skewness	-0.434917	-1.310496	-1.446334	0.226950	0.149677	0.189665	-2.095172	-0.170351	0.474684	0.090388
Kurtosis	2.970262	5.959730	7.106165	2.108682	2.402395	3.022246	9.159942	2.189785	2.115574	2.611759
Jarque-Bera	0.662809	13.67590	22.07460	0.875415	0.390901	0.126338	48.56589	0.675961	1.473071	0.160485
Probability	0.717915	0.001072	0.000016	0.645515	0.822464	0.938785	0.000000	0.713209	0.478770	0.922893
Sum	81.97000	84.53000	60.70000	91.39000	87.18000	62.36000	76.23000	62.30000	187.7700	69.77000
Sum Sq. Dev.	364.3883	148.4511	116.5381	53.33452	146.8217	771.9437	182.0648	231.5153	1354.031	339.2904
Observations	21	21	21	21	21	21	21	21	21	21

تبين من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لدولة الامارات العربية المتحدة بلغ (3.903333) والوسيط (4.170000) والانحراف المعياري بلغ (4.268420) والتفرطح (0.434917-) والإلتواء (2.970262)، بينما البحرين كان المتوسط الحسابي بلغ (4.025238) والوسيط (4.290000) والانحراف المعياري بلغ (2.724437) والتفرطح (1.310496-) والإلتواء (5.959730) أما بينما في الجزائر فبلغ المتوسط الحسابي بلغ (2.890476) والوسيط (3.200000) والانحراف المعياري بلغ (2.413898) والتفرطح (1.446334-) والإلتواء (7.106165). والجدول يوضح ذلك لذا نلاحظ من خلال الجدول أن قطر أعلى من الدول المعنية في ارتفاع المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي.

بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي في الإمارات خلال فترة الدراسة (2000-2020) (3.902656) بانحراف معياري بلغ (4.267917) وبحد أعلى مقداره (10.85270) وذلك في عام (2000) وحد أدنى مقداره (5.242922 -) وذلك في عام (2009) ، كما بلغ معامل الألتواء Kurtosis (2.971325) وإن بيانات السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وهو التواء موجب وبلغ معامل اختبار Bera-Jarque (0.662602) وهي اكبر من مستوى المعنوية والتي بلغت (0.717989) وهي قيمة اكبر من مستوى المعنوية (0.05). كما بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي في البحرين خلال فترة الدراسة (2000- 2020) (4.024424) بانحراف معياري بلغ (2.725035) وبحد أعلى مقداره (8.293960) وذلك في عام (2007) وحد أدنى مقداره (4.644637-) وذلك في عام (2020) ، كما بلغ معامل الألتواء Kurtosis (5.965001) وإن بيانات السلسلة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً وهو التواء موجب وبلغ معامل اختبار Bera-Jarque (13.71084) وهي اكبر من مستوى المعنوية والتي بلغت (0.001054) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05). والجدول (6) يبين الخصائص الإحصائية لبيانات معدل نمو الناتج الإجمالي للدراسة. كما أن الشكل (3) ، والشكل (4) يوضح تذبذب معدل الناتج الاجمالي للدول العربية المنتجة للنفط وهي الامارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية.

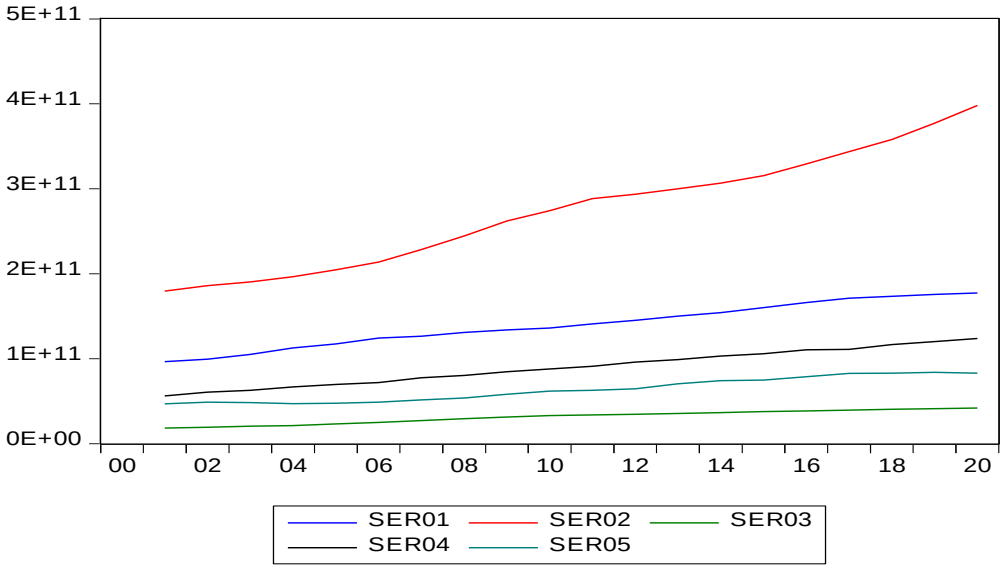

الشكل رقم (3)

تذبذب الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية منها الجزائر ، ومصر ، الأردن ، والمغرب ، وسلطنة عمان

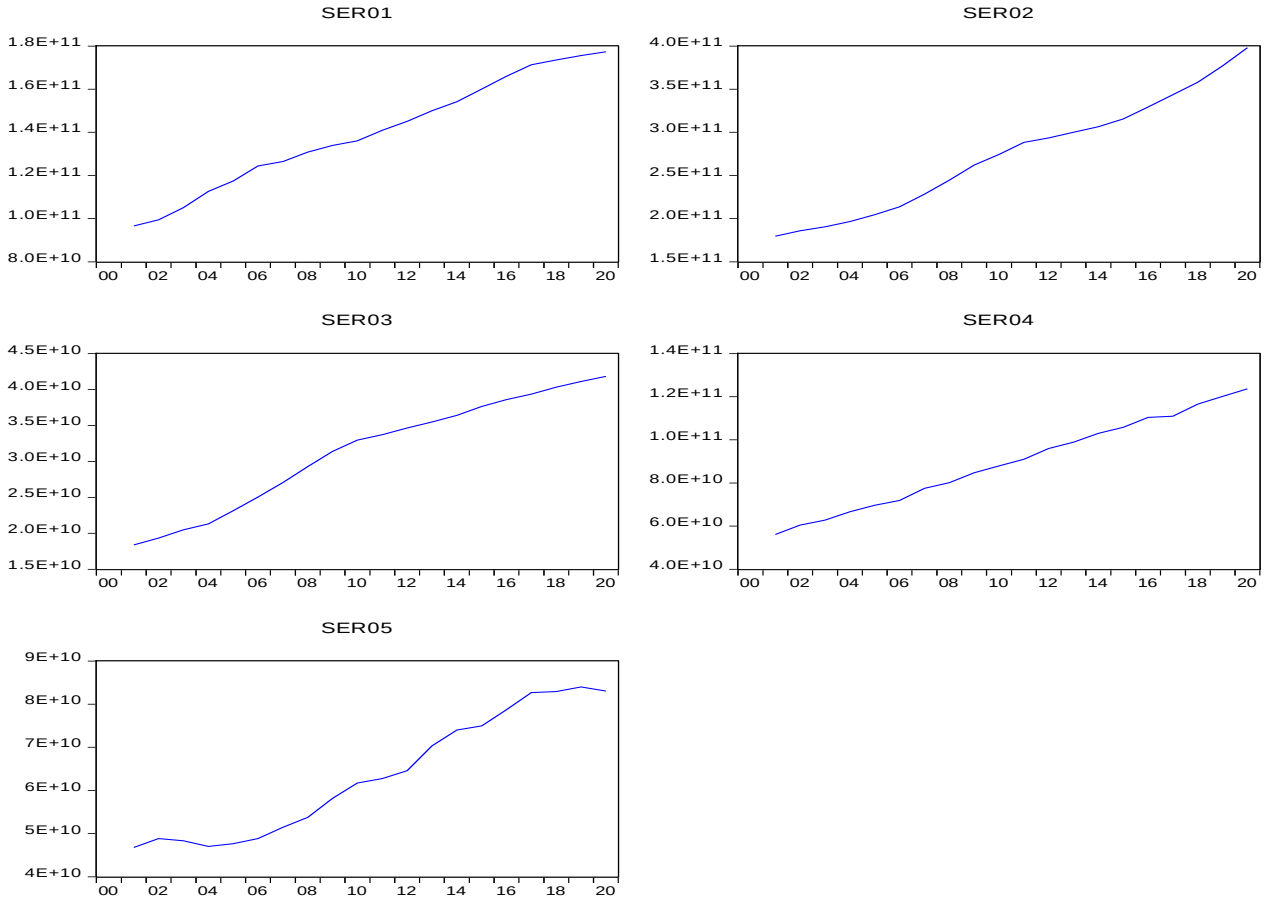

الشكل رقم (4)

تذبذب معدل الناتج المحلي الإجمالي لكل من جزائر، ومصر، الأردن، والمغرب، وسلطنة عمان

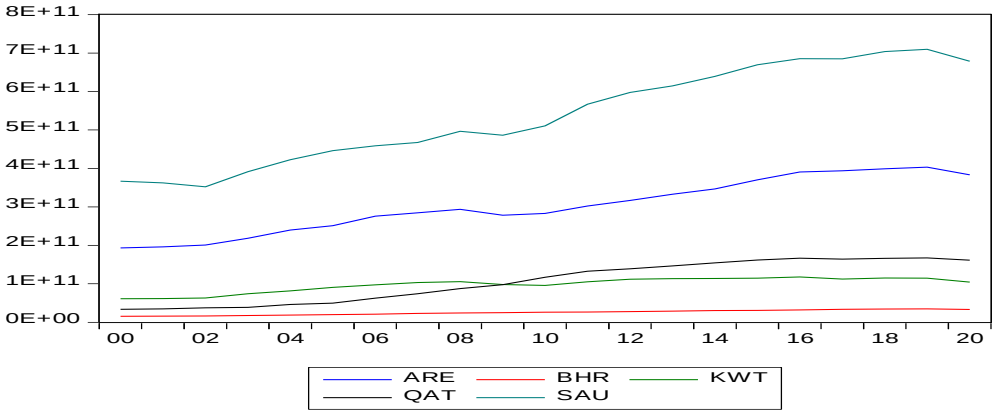

الشكل رقم (5)

تذبذب معدل الناتج المحلي الإجمالي لدول المنتجة للنفط

من خلال الشكل (5) نلاحظ أن معدل الناتج المحلي الاجمالي للدول المنتجة للنفط البحرين اتخذت شكل تقريباً مستقيم وهي غير متذبذب بل مستقرة نوعاً ما، بينما الناتج المحلي الاجمالي في السعودية بدأ في التزايد كما يلاحظ من الشكل، إضافة إلى الإمارات انتاجها بدأ يرتفع خلال السنوات الآخيرة من الانتاج النفطي وخاصة بعد عام 2014 وأخذ الانتاج في التزايد ، وكذلك الكويت، وقطر نلاحظ أن الانتاج تزايد بعد عام 2012 كما يلاحظ من خلال الشكل (6)

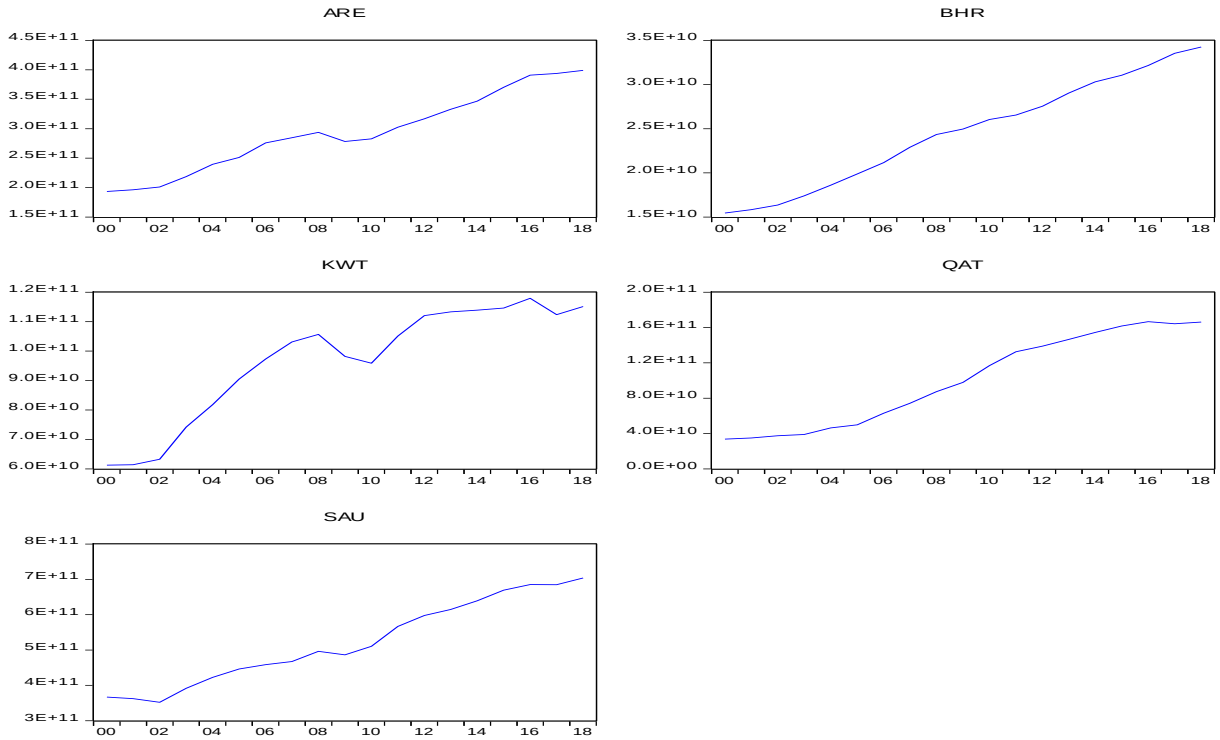

الشكل رقم (6)

تذبذب معدل الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للنفط

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم صياغة نماذج قياسية من خلال دراسة العلاقة التكاملية بين مؤشر النمو الاقتصادي والبطالة والذي يعبر عنه بالمتغيرات (نسبة البطالة، والناتج المحلي الحقيقي) ، كذلك تم قياس الأثر لمؤشر النمو الاقتصادي والناتج الحقيقي وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي مع الإبطاء الموزع (Panel ARDL)

1.4 نتائج التحليل القياسي

يتطلب إجراء اختيار التكامل المشترك من خلال منهجية (Panel. ARDL) إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية حيث يجادل (Pesaaran,et.al., 1999) إن من شروط صحة هذه المنهجية هو أن تكون بيانات الدراسة ساكنة على مستوى (0) I أو ساكنة عند الفرق الأول (I)t أو خليط بينهما، أما إذا كان هناك سكون لأي متغير عند الفرق الثاني (2)I فإن النتائج ستكون مظللة وغير دقيقة.

1.1.4 اختبار سكون السلاسل الزمنية

تم الاعتماد على أربع اختبارات للسكون Levin ,t, & chu t*, Im, Pesaran and Shin test (IPS), (Augmented Dickey Fuller) ADF – Fisher Ohillips Perron) PP– Fisher Chi– square, Chi – square.

جدول (5)

نتائج اختبار جذر الوحدة الدول النفطية

المتغير	البيانات	LL C		I .P.S		A.D.F		P.p	
RGDN		قيمة T المحسوبة	الاحتمالية	قيم T المعنوية	الاحتمالية				
	المستوى	2.541	0.005	2.934	0.0016	26.104	0.0025	41.33	0.000
	الفروق بين الدول	–	–	–	–	–	–		
	المحسوبة	0.548	0.692	−1.013	0.66	12.345	0.27	30.45	0.003
	الفروق	1.632	0.048	3.4475	0.003	30.27	0.008	39.61	0.000

جدول (6)

نتائج اختبار جذر الوحدة الدول غير النفطية

المتغير	البيانات	LL C		I .P.S		A.D.F		P.p	
RGPD	المستوى	4.92	0.000	4.837	0.000	41.6533	0.000	60.21	0.000
	–الفرق الأول	–	–	–	–	–	–	–	–
	المستوى	**0.140**	**0.544**	**0.39**	**0.34**	**3.82**	**0.455**	0.83	0.231
	الفرق الأول	2.67	0.003	2.780	0.006	22.91	0.011	S0.234	0.000

وقد أظهرت النتائج في الجدول رقم (5– 6) إن نمو الناتج المحلي الحقيقي قد استقر عند المستوى أما معدلات البطالة فقد استقرت عند الفرق الأول من الدول النفطية والدول غير النفطية

2.1.4 اختبار التكامل المشترك Kao Residual Cointegration Test

لاختبار التكامل المشترك في النموذج تم استخدام اختبار Kao Resiual contigration الذي يوضح وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مما يبرر استخدام نموذج Panel ARDL –PMG ، حيث اشارت النتائج في الجدول رقم (7–8) الى ان قيمة f المحسوبة اكبر من الحدود العليا عند مستوى دلالة 1% وذلك لكلا المجموعتين (الدول النفطية والغير نفطية) مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول (7)

نتائج اختبار التكامل المشترك الدول النفطية

F	العينة الحرجة	%10	%5	% 2.5	% 1	النتيجة
14.21	الدنيا	.345	2.96	3.25	3.72	وجود تكامل مشترك
	العليا	**3.65**	**4.02**	**4.50**	**6.02**	

جدول (8)

نتائج اختبار التكامل المشترك غير الدول النفطية

F	العينة الحرجة	%10	%5	% 2.5	% 1	النتيجة
14.21	الدنيا	4.21	3.46	3.54	3.62	وجود تكامل مشترك
	العليا	4.72	5.01	4.81	5.08	

3.1.2 نتائج اختبار جودة النموذج

الاختبار الأول: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

ولاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي تم استخدام اختبار Jarque – Bera حيث دلت النتائج على وجود توزيع طبيعي لسلسلة البواقي للدول النفطية وغير النفطية البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً وذلك بناء على قيم الاحتمالية لاختبار Jarque – Bera عند مستوى المعنوية المعتمد 0.05 .

جدول (9)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

النماذج القياسية	قيمة اختبار Jarque – Bera	الاحتمالية
الدول النفطية	1.321	0.271
الدول غير النفطية	2.654	0.321

الاختبار الثاني: اختبار ارتباط ذاتي المتسلسل.

من أجل دراسة عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي نستخدم اختبار Breusch–Godfrey Serial Correlation L.M Test حيث أنه إذا كانت نسبة الاحتمالية أكبر من 5% فهذا يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ونلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أنه في كل المجموعات ولجميع النماذج القياسية كانت الاحتمالية أكبر من 5% مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (10)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل

المجموعات	القيمة الاحتماليةF	الاحتمالية	النتيجة
الدول النفطية	0.73	0.40	عدم وجود ارتباط سلبي
الدول غير النفطية	0.91	0.71	عدم وجود ارتباط سلبي

الاختبار الثالث: اختبار مشكلة عدم تجانس البينات

جدول (11)

نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس البينات

النموذج	قيمة F الإحصائية	الاحتمالية	النتيجة
النموذج الأول للدول النفطية	0.731	0.521	عدم وجود مشكلة عدم تجانس
النموذج الثاني للدول غير النفطية	0.631	0.52	عدم وجود مشكلة عدم تجانس

يتضح من الجدول رقم (11) ان الاحتمالية كانت اكبر من 5% وهذا يدل على عدم وجود مشكلة لعدم التجانس.

4.1.4 نتائج اختبار Panel ARDL

1.4.1.4 نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ

من خلال الجدول رقم (12) أكدت النتائج الخاصة بالدول النفطية وكذلك الدول غير النفطية على معنوية معامل تصحيح الخطأ، حيث أن الإنحراف في العلاقة التوازنية قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنيه طويلة الأجل تم تصحيحه بمعدل 0.9 لكل عام. أما الدول الغير نفطية فقد أظهرت النتائج أيضاً معنوية تصحيح الخطأ، حيث أن الانحراف في العلاقة التوازنية قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل تم تصحيحه بمعدل 0.6 لكل عام.

جدول (12)

نتائج معامل تصحيح الخطأ

المتغير	المعلمة	قيمة الخطأ	قيمة T	الاحتمالية
الدول النفطية	−0.912	−0.412	−2.271	0.002
الدول الغير نفطية	−0.641	−0.323	− 3.251	0.001

2.4.1.4 نتائج تقدير العلاقات للدول النفطية

اعتماداً على نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة يتضح أنه يمكن استخدام منهجية Panel ARDL لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وبين الجدول رقم (13−14) نتائج تقدير النموذج القياسي الأول حيث يتضح من خلال النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة .

جدول (13)

نتائج تقدير العلاقات طويلة الأجل للدول النفطية

المتغير	المعلمة	قيمة الخطأ	قيمة t	الاحتمالية
الدول النفطية	6.0013	1.821	−8.644	0.000
الدول غير النفطية	4.251	0.33	12.656	0.000

جدول (14)

نتائج تقدر العلاقات قصيرة الاجل للدول النفطية

المتغير	المعلمة	قيمة الخطأ	قيمة t	الاحتمالية
الدول النفطية	1.88	0.34	−4.7	0.001
الدول غير النفطية	7.72	0.79	4.875	0.000

2.4 النتائج والتوصيات

1.2.4 النتائج:

تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بإيجاز فيما يلي:

تبين أن الدراسات السابقة والتطبيقية لقانون أُوكن الذي ينص على وجود علاقة سلبية بين النمو والبطالة قد شهد تطورات كبيرة فيما بين الدول وعبر الزمن، حيث تؤيد العديد من الدراسات صحة هذا القانون وبخاصة في الدول المتقدمة، وبعضها يؤكد على ضعف هذه العلاقة أو حتى عدم وجودها وبخاصة في الدول النامية، كما أن هناك بعض منها توصل إلى وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

توضح دراسة مشكلة البطالة في الإقتصاد أنه عانى من ارتفاع كبير في معدل البطالة، بسبب عدم التوافق بين عرض العمل والطلب، حيث توجد علاقة عكسية بين معدلات نمو الناتج المحلي ومعدلات البطالة للدول العربية لفترات زمنية متقطعة ، مما يشير إلى انطباق قانون أُوكن الاقتصادي، ورغم ارتفاع معدل نمو الناتج في بعض الفترات لكنه أنه لم يتمتع بالاستقرار والاستدامة، لكنه لم يسهم في الحد من نسبة البطالة

وتوضح نتائج القياس في الأجل الطويل وجود تكامل مشترك بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو البطالة مما حقق قانون أُوكن "أي أن زيادة الناتج المحلي بنسبة 1% يؤدي لانخفاض معدل البطالة. لذا نلاحظ وجود علاقة تكاملية بين البطالة والناتج الاجمالي.

2.2.4 التوصيات:

التوصيات، في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في العلاقة التكاملية بين البطالة والإقتصاد فيما يلي :

- تشير النتائج تشير إلى انطباق قانون أُوكن في الإقتصاد وهذا يشير إلى أن السياسات التي تتعلق بإدارة الطلب يكون لها دور فعال في الحد من البطالة من خلال الوسائل التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي.
- تهيئة المناخ المناسب والبيئة الاستثمارية المناسبة والتي تسهم في زيادة الاستثمار فيه، وكذلك زيادة معدل النمو الاقتصادي
- تخفيض الضرائب وزيادة السياسة النقدية من خلال خفض سعر الفوائد
- خفض سعر الفائدة وتسهيل الإقتراض لتمويلالاستثمارات الحقيقية، مع المراعاة في تحقيق التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
- الشفافية في تطبيق القوانين والقرارات ومحاربة الفساد والروتين بالاجهزة الحكومية لتوفير بيئة ملائمة في زيادة الاستثمار لزيادة تدفقات رؤوس الأموال
- الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية من خلال تشجيع القطاع الخاص في عملية الاستثمار لفرده في سوق العمل وتدريبها
- البحوث المستقبلية: من البحوث الممكن دراستها:
- مقارنة مابين الدول النامية والدول المتقدمة في نسبة البطالة وعلاقتها بالناتج المحلي الاجمالي
- العلاقة التكاملية بين السياسة النقدية والدفقات المالية لدول النفطية

المراجع

المراجع العربية

أدريوش، دحماني، (2013) النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية"، **مجلة علوم النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية** م 27، ع 6. ص ص 1293 – 1322.

بيانات من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير "الراصد المالي" لتدابير المالية العامة التي اتخذتها البلدان لمواجهة جائحة كوفيد-19، إدارة شؤون المالية العامة.

تومي، صالح (2004). **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للنشر، الجزائر.

روابح، عبد الباقى (2012). البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر . مجلة **العلوم الإنسانية**، 37 (1)،

السعودي، ادب احمد عطية (2013). **اثر البطالة المقنعة على مستوى اداء العاملين "دراسة تطبيقية على مؤسسات القطاع العام فى محافظة الطفيلة"** رسالة ماجستير، الدراسات العليا وجامعة مؤتة. والاردن.

صخري، عمر (2005). **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

عبدالواحد، حسنى (2020) . اثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسية باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 1983-2018. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، 11(3).

عجمية، الليثي .(2008) ، **التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياساتها** ، الإسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع

كبير، مولود. (2017) ، **الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية** ، (رسالة دكتوراه) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة محمد بوضياف ، المسلية ، الجزائر.

المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم 2022، استناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي (2021 أ)

المراجع الانجليزية

Ademola, A & Badiru, A. (2016). The impact of unemployment and inflation on economic growth in Nigeria (1981-2014). International ***Journal of Business and Economic Sciences Applied Research,9***(1),47-55

Al- Omari B. K. (2019), " An Empirical Analysis of Unemployment, in Oman", **Global Scientific Journals**, Vol. 7, Iss. 3, PP. 201-214,

Alamro H & Al-dalaien Q. (2016), "Validity of Okun's Law Empirical Evidence from Jordan**",** ***Dirasat, Administrative Sciences***, Vol. 43, No. 1, PP. 315-324.

Al-Habees, M. A., & Abu Rumman, M. A. (2012). The relationship between unemployment and economic growth in Jordan and some Arab countries. ***World Applied Sciences Journal***, 18(5), 673-680

Alina Maller. (2012), Growth and development of the emerging states, **Economy Transdisciplinarity Cognition** (ETC) , vol 1.

Apau, K & Abelti, W. (2019). The Impact of Unemployment on Economic **Growth in China. Munich Personal RePEc Archive**,5(3),1-27.

Bahat T. A., Lone T. A. & Din T. M. (2019), "The validity of Okun's Law: Evidences from Indian economy", ***Theoretical and Applied Economics,*** Vol. XXVI, No. 4, PP. 273-278.

Daniel L. (2018), "Is Okun's Law Valid in Romanian Economy? An Empirical Approach of Unemployment Rate and GDP Relation from 2000 to 2018**",** ***Economic Sciences Series***, Vol. XVIII, ISS. 2, PP. 279- 284,

El Andari C. & Bouaziz R. (2015), "Is the Okun's law valid in Tunisia?", MPRA Paper No. 67998.

Elshamy H. (2013), "The Relationship Between Unemployment and Output in Egypt**", Social and Behavioral Sciences**, Vol. 81, PP. 22-26

Elshamy, H. (2013). The relationship between unemployment and output in ***Egypt. Procedia-Social and Behavioral Sciences,*** 81, 22-26.

Hassan M. M. & Hossain K. (2013), "The Labor Market and Output in Bangladesh: Does Okun's Law Stand Still**?",** ***European Journal of Social Sciences,*** Vol. 73, No. 3, PP. 417-426,

Khaliq, S & Soufan, T. (2014). The Relationship between Unemployment and **Economic Growth Rate in Arab Country**. IISTE,4(7),62-66.

Khobai H. (2018), "The effect of unemployment on economic growth in South Africa (1994-2016)", **MPRA Paper** No. 85305.

Kreishan F. (2011), "Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis", ***Journal of Social Sciences***, Vol. 7, No. 2, PP. 228231

Kreishan F. (2011), "Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis**",** ***Journal of Social Sciences***, Vol. 7, No. 2, PP. 228- 231,

Kukaj, D. (2018). Impact of Unemployment on Economic Growth: Evidence from Western Balkans. European ***Journal of Marketing and Economics,***1(1),10-18. . Retrieved

Lal I., Muhammad S. D., Jalil M. A. & Hussain A. (2010), "Test of Okun's Law in Some Asian Countries Co-Integration Approach", **European *Journal of Scientific Research***, Vol. 40, No. 1, PP. 73-80,

Lin X. & Javeid U. (2012), "**Validity of Okun's Law Empirical Evidence from** Pakistan (1981-2005)", Digitala Vetenskapliga Arkivet, Södertörn University, School of Social Sciences,

Mladen m.ivic.(2015) . Economic growth and development, ***journal of process Management-new technologies information***, vol 3 , no.1.

Obasa, O & Isik, A. (2016). Impact of Inflation and Unemployment on Economic Growth in Ten (10) Selected Member's States of ***Economic Community of West Africa States*** (ECOWAS) (2001-2014). Horizon Research Publishing,4(5),222-244.

Onakoya A. B. & Victor S. A. (2020), "Economic Growth and Unemployment Nexus: Okun's Two-Version Case for Nigeria, South Africa and United States of America", ***Journal of Economics and Behavioral*** Studies, Vol. 12, No. 1, PP. 55-65,

Pata U. K., Yurtkuran S & Kalca A. (2018), "A revisited causality analysis of Okun's Law: The case of Turkey", **Theoretical and Applied Economics**, Vol. XXV, No. 4, PP. 117-130.

Rahman M. & Mustafa M. (2015), "Okun's law: evidence of 13 selected developed countries", ***Journal of Economics and Finance***, Vol. 41, PP. 297-310.

Seth A., John M. A. & Dalhatu A. Y., (2018), "The Impact of Unemployment on Economic Growth in Nigeria: An Application of Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Bound Testing", Sumerianz Journal of ***Business Management and Marketing,*** Vol. 1, No. 2, PP. 37- 46

Soylu, O & Chamak, I. (2018). Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries. ***Journal of International Studies***,11(1),93-107.

Thayaparan, A. (2014). Impact of Inflation and Economic Growth bon Unemployment in Sri Lanka: A Study of Time Series Analysis.Global ***Journal of Management and Business Research, 13*(5),45-**54.

The Relationship Between Unemployment and Economic Growth in South Africa: VAR Analysis. Forman ***Journal of Economic Studies***, 17(1), 1-32. . Retrieved

Tumanoska D. (2019), “The Validityof Okun’s Law in North Macedonia”, ***Business and Economic Research***, Vol. 9, No. 2, PP. 160- 168.

المعلومات الشخصية

الاسم: مروى سميح سلمان الضمور

العنوان: الكرك

الكلية : ادارة الاعمال

التخصص: اقتصاديات المال والاعمال